مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل حالة ولاية قالمة للفترة (2006-2016)

د.بوقموم محمد د.معيزي جزيرة
جامعة قالمة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد الأطروحات التنموية، والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من ظاهرة البطالة، لما لها من قدرة على التكيف واستحداث مناصب عمل، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الجزائر، لاسيما بعد تدهور أسعار النفط. وقد بينت هذه الدراسة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة وفي ولاية قالمة بصفة خاصة من بين القطاعات التي يعول عليها كثيرا في معالجة البطالة، حيث خصتها الدولة بكافة أشكال الدعم المالي والمادي للنهوض بها.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج التشغيل، الهياكل الداعمة للتشغيل، البطالة

Abstract :

The purpose of this study is to spotlight a development thesis, namely small and medium-sized enterprises and their role in reducing unemployment; Because of its adaptive capacity and the creation of employment positions, in view of the economic and social transformations that Algeria is undergoing, especially after the deterioration of oil prices.

This study has indicated that small and medium-sized enterprises in Algeria in general and in the state of guelma in particular, Among the sectors that are highly reliable in addressing unemployment, with the state being singled out for all financial and material support for its advancement

Key Words:

small and medium enterprises, operating programmes, support structures for employment, unemployment

1. تمهيد:

إن النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دوره التنموي بصفة عامة ودوره في استحداث مناصب عمل بصفة خاصة هو هدف محوري في جميع الدول النامية منها والمتقدمة ،نظرا لدوره الكامن في مكافحة البطالة ومساهمته في تخفيض الضغوطات الكبيرة على أسواق العمل ،نتيجة العدد المتزايد للداخلين لسوق العمل ولمساهمتها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة ،ودعم تنافسية إنتاج هذه المؤسسات الأمر الذي جعل منها حجر الزاوية في تبني السياسات الرامية إلى الحد من عزوف الشباب وخرجي الجامعات عن العمل في القطاع الخاص كتفضيلهم للعمل في القطاع العام كخطوة أولى لتخفيض الضغط على هذا القطاع الذي أضحى غير قادر على استيعاب القدر الهائل من قوة العمل المتوفرة.

بالنسبة للجزائر وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات تهدف إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تلعبه مستقبلا إذا ما حظيت بالعناية الكافية.

إن هذا التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر ألقى بضلاله على سوق العمل، حيث تدخلت الحكومة الجزائرية في هذا السوق من خلال رسم وتنفيذ سياسة عامة للشغل في إطار السياسة التنموية للاقتصاد والتي ترمي إلى ترقية الشغل والتقليص من البطالة، تم ترجمتها فب حزمة من الإجراءات والتدابير وإرساء العديد من الآليات خلال العقدين الأخيرين بهدف تشجيع الشباب الخواص على انشاء مشاريعهم الخاصة.

بالنسبة لولاية قالمة فقد اولت اهتماما بالغا لسياسات التشغيل في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، من حيث تدعيمها بمجموعة من الوكالات والهيئات الداعمة للشغل والمتمثلة أساسا في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ضمن هذا السياق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الاجابة على التساؤل التالي :ما مدي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلف فرص عمل بولاية قالمة؟ .

تستخدم هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وتستمد معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما:

أ) مصادر ثانوية: تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

ب) مصادر أولية: تتمثل في جمع البيانات من واقع النشريات والدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية.

ونظرا لأهمية البحث ، فقد ارتأينا تقسيم الدراسة إلى محورين :حيث شمل المحور الأول واقع التشغيل بولاية قالمة، في حين استعرض المحور الثاني مساهمة هيئات التشغيل في خلق مناصب عمل بولاية قالمة، أما المحور الثالث فخصص لدور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قالمة في استحداث مناصب عمل.

2. واقع التشغيل بولايـة قالمة

يتم تنظيم سوق العمل وتسييره في جميع الدول من طرف الحكومة، وذلك بواسطة المرافق العمومية للتشغيل، ضمن هذه السياق عمدت الجزائر على التخفيض من البطالة وتوفير فرص العمل عبر احداث أجهزة وأساليب تقنية واقتصادية للتكفل بمشاكل الشباب في توفير مناصب العمل، فتم انشاء الوكالة الوطنية للشغل، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتامين عن البطالة، وانشاء فروع لهذه الوكالة عبر القطر الوطني.

1.2. التعريف بولاية قالمة

قالمة هي ولاية جزائرية عاصمتها بلدية قالمة، تزخر بمجموعة من المقومات السياحية منها المنابع والحمامات المعدنية، و المقومات البشرية، وتقع شمال شرق البلاد وسط سلسلة جبلية ضخمة أهمها جبل ماونة، جبل دباغ، جبل بني صالح، جبل هوارة، تبعد الولاية عن العاصمة الجزائرية ب: 537 كلم وأقرب الولايات إليها هي: عنابة، قسنطينة، سوق أهراس.

لقد سميت قالمة في العهد الروماني باسم كالاما CALAMAوتعتبر مدينة قالمة من أقدم المدن الجزائرية لاحتوائها على عدة معالم أثرية كالمسرح الروماني والثكنة العسكرية...الخ، وبهذا تعتبر مدينة قالمة من أقدم المدن الجزائرية لاحتوائها على عدد كبير من السكان أي نصف مليون انشات هذه الولاية سنة 1974 على اثر التقسيم الإداري، حيث تشتمل على 34 بلدية مجمعة في 10 دوائر، و تمتلك مقومات سياحية كبيرة تحتاج إلى العناية و التطوير، غير انها تفتقر لبعض المرافق على سبيل المثال السكك الحديدية.

بالنسبة لسكان المدينة ينحدر جزء منهم من قبيلة بني فوغال الأمازيغية وتتركز في المنطقة الممتدة من الخزارة شرقا الى حمام أدباغ غربا، وينحدر جزء من الأعراب منهم أولا ظافر وأولاد سنان وأولاد علي ، كما هو جزء من القبائل الحضنية الهلالية

مثل: أولاد دراج والنوايل وأولاد ماضي وأيضا الفراجوة والشاوية من قبيلة هوارة وقبيلة درغالي أما قبيلة حريد نشأت نتيجة الاختلاط بين بقايا كتامة والهلاليين وكذا الهلاليون من مرادس وبني صالح شمال وشرق الولاية كما نذكر أيضا سنوات السبعينات أين شهدت قالمة استقطاب البدو والرحل والتي تزخر بهم منطقة بورايح سليمان بعدما تنقلوا من المدن الجنوبية الجزائرية[1].

2.2. الهيئات الداعمة للتشغيل

تدل سياسة التشغيل على مختلف التدابير والآليات التي تعتمدها الحكومة في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى انماطها خلال فترة زمنية معينة، وهذه السياسة هي في حقيقة الامر الوجه الآخر لسياسة مكافحة البطالة باعتبار هما (التشغيل والبطالة) و جهان لعملة واحدة[2] ومؤشر هام لقياس نجاعة السياسات الاقتصادية، وهذا نظرا لمساهمة العمل في رفاهية الأمم، التقليل من الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان واستغلال قدرات المجتمع وخاصة القدرات البشرية. لذلك اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات في هذا المجال ضمن مرجعية شكلت نقطة انعطاف حاسمة في مسار الشغل بحيث أنخات العديد من الأجهزة و الهيئات لإدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا و ماليا تحت مظلة الأجهزة و البرامج التالية:

أ/ الوكالة الوطنية للشغل (ANEM): تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 /77 المؤرخ ى 18 فيفري 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي و.تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل.كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة[3].

ب/الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر1996 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من (19-35) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات. تضمن الوكالة عملية المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها.وتضطلع بالمهام التالية[4]:

- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.
- تضع تحت تصرف مستحدثي المشاريع الصغيرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

ومن هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني للمستحدثين وتسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة، وضمان استرداد الديون المحصل عليها خلال الآجال المحددة من جهة أخرى. كذلك يتم استخدام صيغ التمويل الثنائي والثلاثي، حيث تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والثانية بين الطرفين السابقين والبنك، وتكون تشكيلة التمويل حسب هذه الأخيرة وفقا لمايلي:

- ✓ المساهمة المالية لأصحاب المشاريع، وتتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار وموطنه.
- ✓ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة يتغير حسب مستوى الاستثمار.
- ✓ قرض بنكي يخفض جزء هام من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

جـ) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) : تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها نذكر[5]:

- ✓ تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- ✓ إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

إن الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة تسعى إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة، وعليه يستفيد من خدمات الوكالة كل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما، شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت. يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق خلق نشاطات منتجة.

د/ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 6 جويلية 1994، يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر(35 -50 سنة)، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية و مساعدتهم على الاندماج في عالم الشغل عن طريق تقديم الاستشارة والمساعدة وذلك بتكوينهم عن طريق إقامة دورات تدريبية بالإضافة إلي التكفل بالبطالين أصحاب المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة[6].

هـ/ الجهاز المساعد على الإدماج المهني:يعتمد هذا الجهاز في سيره على محتوى المرسوم التنفيذي رقم 126/08 الصادر في 16 أفريل 2008 في تحديد آلية سيره، حيث يتضمن هذا الجهاز على ثلاثة عقود إدماج والتي سيتم تناولها بالتفصيل وهي[7]:

- ✓ عقود إدماج حاملي الشهادات: يوجه هذا النوع من العقود إلى خريجي التعليم العالي، وكذا التقنيين السامين وخريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، إذ يعتبر الاهتمام بهذه الفئة من أولويات الحكومة الجزائرية حيث تتوفر الجزائر على عدد معتبر من خريجي الجامعات والمقدر بحوالي 120 ألف حامل شهادة على الأقل سنويا يوفدون سنويا إلى سوق العمل ، وقد كانت قدرت مدة العقد بسنة قابلة للتجديد لسنتين، وبعد الاصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية ابتداء من 2011 أصبحت تقدر مدة العقد قابلة للتجديد بثلاث سنوات أخرى كما تم الرفع من قيمة الأجر المستفاد منه.
- ✓ عقود الإدماج المهني: وهي موجهة للتكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية، وتتمثل هذه الشريحة مالا يقل عن 64% من مجموع العاطلين عن العمل، وتقل قيمة الأجر فيها عن العقود الأولى.
- ✓ عقود تكوين الإدماج: يمنح هذا النوع من العقود إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين ولا تأهيل، كما توفر لهم فرصة الحصول على تكوين مؤهل واكتساب مهارات تزيد من حظوظ توظيفهم، يتكفل بهذه الفئة في

إطار جهاز المناصب الموسمية وأشغال المنفعة العمومية بدخل ضعيف، وقد شهدت هذه العقود تمديد لمدة الإدماج إلى 10 سنوات دون إمكانية التوظيف

3.2. وضعية التشغيل في ولاية قالمة

للوقوف على واقع التشغيل بولاية قالمة، واستنادا على الإحصائيات المستقاة من مديرية التشغيل بالولاية نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1) :تطور التشغيل بولاية قالمة خلال الفترة (2012-2016)

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	2016
عدد السكان	498252	498252	525460	525460	525460
نسبة التغير	-	-	%5.46	-	-
عدد المشتغلين	185586	182125	170508	140598	143283
نسبة التغير	-	%-1.86	%-6.37	%-17.54	%1.91
السكان البطالين	16467	13174	17798	16417	16582
نسبة التغير	-	%19.99	%35.09	%7.75	%1
السكان الناشطين	202053	195299	188306	157015	159865
نسبة التغيير	-	%-3.34	%-3.58	%-16.61	%1.81
السكان الذين هم في سن العمل	330404	330404	433517	-	-
نسبة التغير	-	.	%31.20	-	-
نسبة البطالة	%8.14	%6.74	%9.45	%10.46	%10.37

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد وثائق إدارية مقدمة من مديرية التشغيل لولاية قالمة.

من خلال الجدول أعلاه تبين أن معدل التغير لعدد السكان يتميز بنوع من الثبات وهو ما يفسره استقرار معدله خلال سنتي 2012 و2013، ليعرف بعدها ارتفاع محسوس قدره 5.46% خلال سنة 2014، تم استقرار خلال سنتي 2015و 2016 على التوالي، إن هذا الاستقرار ألقى بضلاله على تطور عدد المشتغلين، بحيث عرف انخفاض مستمر بداية من سنة 2013، حيث انخفض بمعدل 1.86% مقارنة بنسبة 2012، ليسجل أدنى انخفاض له سنة 2015 بمعدل قدر ب: 17.54%. أما بخصوص معدلات البطالة، فقد عرفت ولاية قالمة بطالة تراوحت معدلاتها ما بين 8.14% سنة 2012 و10.37% سنة 2016. وللوقوف بصورة أكثر اشراقة ووضوح على تطور التشغيل بولاية قالمة نورد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(2-1) :تطور التشغيل بولاية قالمة خلال الفترة (2012-2016)

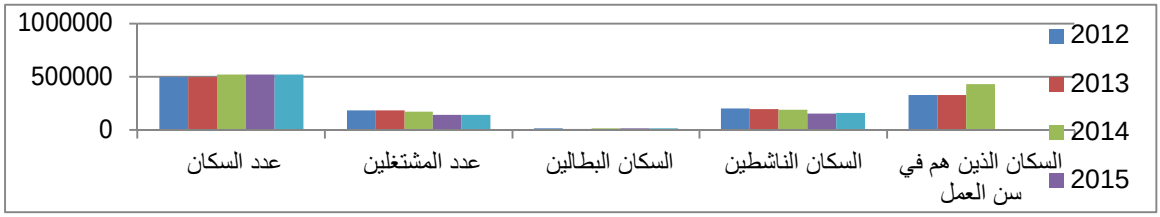

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (1-1).

أ/ وضعية التشغيل حسب النوع بولاية قالمة

تسعى ولاية قالمة في إطار سياسة الاقتصادية العامة الدولة جاهدة لتوفير مناصب شغل للسكان المقيمين بها سواء كان إناث أو ذكور والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-2): تطور التشغيل بولاية قالمة حسب النوع للفترة (2012-2016).

البيان / السنوات	عدد السكان		عدد المشتغلين		السكان البطالين		السكان الناشطين	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
2012	238552	259700	74235	111351	6426	10041	80661	121392
2013	238552	259700	72850	109275	4894	8280	77744	117555
2014	258659	266801	80110	90398	6873	10925	86983	101323
2015	258659	266801	63297	77301	6275	10142	69572	87443
2016	258659	266801	63387	79896	5970	10612	69357	96508

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق إدارية مقدمة من مديرية التشغيل لولاية قالمة.

يتضح من الجدول أعلاه وجود تفاوت في عدد السكان بين النوعين بحيث يفوق عدد الذكور عدد الإناث خلال الفترة المحددة، ورغم استقرار عدد السكان خلال السنتي 2012 و 2013 إلا أنه عرف ارتفاع لا بأس به وانتقل عدد الذكور والإناث على التوالي من 259700و238552 سنتي 2012 و 2013 ليصل الى 266801 و 258659 خلال الثلاث سنوات الأخيرة، في حين أن عدد المشتغلين عرف تذبذبات مستمرة علما أن عدد المشتغلين الذكور يفوق عدد الإناث حيث انتقل من 74235 و 111351 سنة 2012 إلى 63387 و 79896 سنة 2016 إناث وذكور على التوالي.

أما بالنسبة للسكان البطالين فقد كان هناك انخفاض في صفوف الإناث مقارنة بالذكور بين سنتي 2012 و2016 وهذا ربما يرجع إلى وعي المجتمع بولاية قالمة وإعطاء المرأة حقها في العمل بحيث دخلت مجال العمل بقوة خلال السنوات الأخيرة.

ب) وضعية التشغيل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

تتوزع العمالة في ولاية قالمة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و نظرا لخصوصية المنطقة باعتبارها قطب فلاحي هام ، فمن الطبيعي جدا ان تتركز العمالة في قطاع الفلاحة بالدرجة الأولى، ويليه قطاع الإدارات والتجارة والخدمات وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): التشغيل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2012-2016) بولاية قالمة.

السنوات / البيان	2012		2013		2014		2015		2016	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الفلاحة	80479	43.36	79109	43.43	13436	9.46	70908	52.14	76425	54.75
الصناعة	10857	5.85	10641	5.84	6269	4.41	1981	1.45	2028	1.45
البناء والأش العمومية	34946	18.83	34063	18.70	30399	21.41	2880	2.11	2503	1.79
التجارة والخدمات	24702	13.31	24034	13.19	51477	36.26	22525	16.56	22300	15.97
الإدارات	34602	18.64	34278	18.82	40353	28.43	37700	27.72	36327	26.02
المجموع	185586	100	182125	100	141934	100	135994	100	139583	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على وثائق إدارية مقدمة من مديرية التشغيل لولاية قالمة.

استقراءا للجدول اعلاه نتبين وأن قطاع الفلاحة يستحوذ على حصة الأسد في استقطاب اليد العاملة بنسبة تقدر 43.36 %سنة 2012، لتقارب 55% سنة 2016 وهذا بحكم أن الولاية فلاحية بالدرجة الأولى، كما استحوذ قطاع الإدارات على نسبة معتبرة تقدر بـ: 18.64% سنة 2012 لتصل سنة 2016 إلى ما يقارب 26 % ، أما قطاع التجارة والخدمات فقد شهد تطور وبلغ أعلى نسبة سنة 2014 بـ: 36.26% أما بالنسبة لقطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة فقد عرف تدهور، وتراجع قطاع البناء والأشغال العمومية من 18.83% سنة 2012 إلى اقل من 2% سنة 2016 في حين تدهور نصيب قطاع الصناعة من العمالة من 5.85% إلى اقل من 2% ما بين سنتي 2012 و 2016 وهذا يرجع إلى نقص الكفاءة واليد العاملة المؤهلة في هذه المجالات.

ويمكن توضيح توزيع عدد العمال حسب قطاعات النشاط الاقتصادي لسنة 2016 بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): توزيع العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي لسنة2016 .

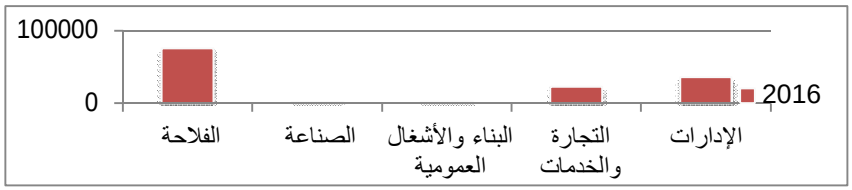

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الشكل يظهر جليا أن قطاع الفلاحة يحتل الصدارة بولاية قالمة وهذا نتيجة أن ولاية قالمة منطقة زراعية خاصة بحكم موقعها الجغرافي وسهولة إجراء مثل هكذا مشاريع ضف إلى ذاك مرونة النشاط وسرعة الربحية.

ج/ عدد السكان البطالين حسب المستوى الدراسي

كما هو معروف أن الفئة الأكثر تضررا من البطالة هي فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين 20-35 سنة وهذا ما ينطبق على ولاية قالمة، فالشخص البطال من ناحية العمر هو كل شخص يفوق عمره أو يساوي 15 سنة، ولا يجد عملا، و تبين الاحصائيات المستقاة من مديرية التشغيل لولاية قالمة أن عدد البطالين في فئة الذكور اكبر من فئة الإناث في الفئة العمرية (15-19) سنة وهذا ربما يرجع إلى التسرب المدرسي الذي يجعل الذكور يعاني من هذه الظاهرة في هذه الفئة.

ولغرض الوقوف على عدد البطالين حسب المستوى الدراسي بولاية قالمة نعرض الجول الموالي:

الجدول رقم (2-4) :عدد البطالين حسب المستوى في الفترة (2012-2016).

السنوات / المستوى	2012	2013	2014	2015	2016
بدون مستوى	688	470	555	309	245
مستوى أساسي	8230	1101	1673	6851	1081
مستوى متوسط	3395	4592	6236	-	5132
مستوى ثانوي	4154	2450	3794	3254	3723
مستوى جامعي	16467	4561	5540	6004	6401

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على وثائق إدارية مقدمة من مديرية التشغيل لولاية قالمة.

يتضح من الجدول اعلاه أن نسبة البطالين مرتفعة لدى خرجي الجامعات بالدرجة الأولى خلال هذه الفترة، وهذا نتيجة لتوافد أعداد هائلة من الخرجين على سوق العمل خلال السنوات الأخيرة، حيث ان عرض فاق الطلب في سوق العمل. في

حين نجد أن عدد البطالين في باقي المستويات منخفض. مقارنة بالجامعيين وأدنى هذه المستويات الذين هم بدون مستوى وهذا يدل على تحسن المستوى التعليمي بالنسبة لفئات المجتمع بولاية قالمة.

يمكن توضح عدد البطالين حسب المستوى لسنة 2016 بالشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): عدد البطالين حسب المستوى لسنة 2016.

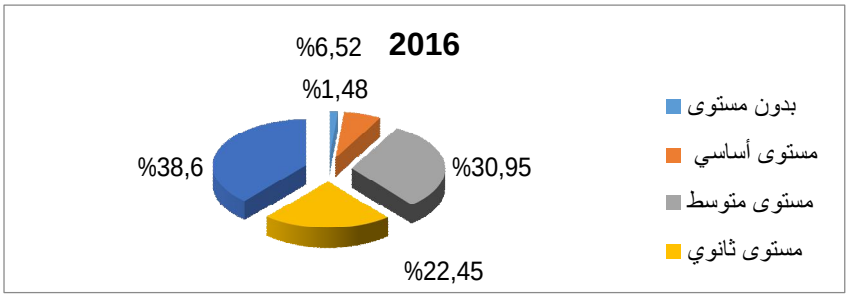

المصدر:من اعداد الباحثين

3.مساهمة هيئات التشغيل في خلق مناصب عمل بولاية قالمة

نظرا لتزايد معدلات البطالة وانتشارها في جميع ولايات الجزائر حيث انتقلت من المناطق الحضرية لتمتد إلى المناطق الريفية، ونظرا لتزايد نمو عدد سكانها أولت ولاية قالمة اهتماما كبيرا لمسألة التشغيل والبطالة محاولة للقضاء أو التخفيف من شدة البطالة، وكذلك التخفيف من ضغوط سوق العمل، وهذا في اطار السياسة العامة للدولة، التي انصبت على استحداث العديد من الهياكل و الهيئات الداعمة للشغل ، والتي راهنت من خلالها الدولة على امتصاص البطالة وتفعيل القطاعات الاقتصادية وكذلك لمحو أثار برنامج التعديل الهيكلي وما صاحبه من فقر وتدني مستوى المعيشة خاصة في البلديات.

1.3. مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تستخدم الوكالة في تمويلها للمشروعات صيغ التمويل الثنائي والثلاثي، حيث تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والثانية بين الطرفين السابقين والبنك، وتكون تشكيلة التمويل حسب هذه الأخيرة وفقا لمايلي[8]:

- ✓ المساهمة المالية للشخص المستثمر ، وتتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار وموطنه.
- ✓ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة يتغير حسب مستوى الاستثمار.
- ✓ قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع. ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	قيمة الاستثمار لا تتعدى 5000000دج	قيمة الاستثمار من: 5000001دج إلى 10000000 دج
القرض بدون فائدة ANSEJ	%29	%28
المساهمة الشخصية	%01	%2
القروض البنكية	%70	%70

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أ/ المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2006-2016)

قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية قالمة بتمويل المشاريع في عدة قطاعات من بينها الفلاحة والصيد، البناء والأشغال العمومية، الفنادق والمطاعم، النقل والمواصلات وغيرها، وبغية التعرف على حصيلة المشاريع الممولة خلال الفترة المحددة نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-2): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة خلال الفترة (2006-2016)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع الممولة	49	61	107	221	236	1176	2141	730	734	366	154
معدل التغيير %	-	24.48	75.4	106.54	6.78	398.3	82.05	-65.90	0.54	50.13	57.92

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الاحصائيات المستقاة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قالمة(ANSEJ)

استقراء للجدول أعلاه يتضح أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية (ANSEJ) عرف معدلات متزايدة حيث انتقل من 49 مشروع سنة 2006 إلى ما يعادل 61 مشروع سنة 2007 أي بزيادة قدرها 24.48% وجدير بالذكر أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية عرف زيادة بمعدلات متسارعة جدا من سنة 2009 و إلى غاية 2012 ، والسبب في ذاك راجع إلى سياسات الدولة المعتمدة والمتمثلة في فتح المجال أمام الشباب لإنشاء المشاريع، حيث انتقل عدد الممولة من 236 سنة 2010إلى 1176 مشروع سنة 2011 بمعدل زيادة 398.30% وذاك لشراء السلم الاجتماعي حيث كانت هناك بعض الاحتجاجات على ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية مما دفع بالدولة للتوسع في منح المشاريع لامتصاص غضب الشباب خاصة وان في هذه السنوات ما بين 2011 إلى 2014 كان هناك ارتفاع في أسعار النفط ليتراجع منح المشاريع بنسبة 57.92% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015.

ب/ مساهمة الوكالة الوطنية في خلق فرص عمل خلال الفترة (2006-2016)

للوقوف بصورة اكثر اشراقة ووضوح على تطور عدد المناصب المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعمك تشغيل الشباب للفترة الدراسة المحددة نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-3) عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة للفترة (2006-2016)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المناصب المستحدثة	100	114	207	430	545	2447	4188	1589	1737	799	359
%معدل التغير	-	14	81.57	107.72	26.74	349	71.14	-62.05	9.31	-54	-55.06

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الاحصائيات المستقاة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قالمة(ANSEJ)

يبين الشكل أعلاه أن عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية خلال الفترة (2006-2012) عرف زيادة لكن بوتيرة متسارعة وهي تعكس نشاط الوكالة المنصب على تسهيل منح التمويل للشباب حامل المشاريع، ليصل إلى ذروته سنة 2011 بمعدل زيادة قدرها 349% وذلك بسبب السياسات المنتهجة و التي اكتفت بالمعالجة الاجتماعية للبطالة ترجمت في تسهيل منح القروض للشباب ، أما الفترة (2013-2016) فقد عرفت معدلات سالبة تعكس سياسة الوكالة المتمثلة كبح حجم التمويل المقدم و الذي انعكس على حجم المناصب العمل المستحدثة اذ سجلت سنة 2013 معدل تغير سالب بـ:- 62.05 % وأما أسباب هذا الانخفاض هو سياسة التقشف المتبعة من الدولة والتي وتزامنت مع انخفاض أسعار النفط. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-1): تطور المشاريع الممولة وعدد المناصب المستحدثة من طرف (ANSEJ) للفترة (2006-2016)

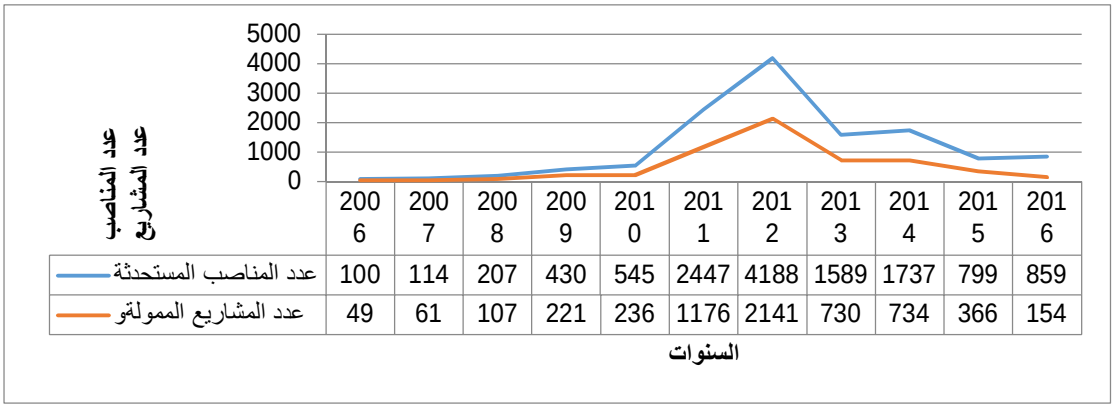

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المناصب المستحدثة	100	114	207	430	545	2447	4188	1589	1737	799	859
عدد المشاريع الممولةو	49	61	107	221	236	1176	2141	730	734	366	154

المصدر: من إعداد الباحثين

2.3. مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تعد القروض المصغرة هو جزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة. هذا التطور من شأنه تعزيز قدرة الأفراد والسكان إلى الدعم الذاتي، من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية، وتنفيذ السياسة الاجتماعية الجديدة، هدفها الأساسي تخفيض التكاليف الاجتماعية المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز1.000.000دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك. علما وان كل صيغة تسمح بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع[9].ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): الهيكل التمويل بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتعدى100000دج	كل الأصناف (شراء مواد اولية)	% 0	-	% 100	-
لا تتعدى 250000دج	كل الأصناف على مستوى ولايات الجنوب	% 0	-	% 100	-
لا تتعدى 1000000دج	-كل الأصناف -كل الاصناف	% 1 % 1	%70 %70	%29 %29	-5% من النسبة التجارية مناطق خاصة -10% من النسبة التجارية بقية المناطق

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أ/ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2005-2016)

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع قالمة في 2005/04/16 ، ومنذ نشأتها استقبلت الكثير من الملفات الخاصة بمختلف المشاريع فهناك ملفات متعلقة بسلف دون فوائد موجهة لشراء مواد اولية و أخرى لأنشاء مشاريع مصغرة وفيما يلي عدد المشاريع الممولة من سنة 2005 حتى سنة 2016.

الجدول رقم (3-5): عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة خلال الفترة (2005-2016).

السنوات	من 2005/05/01 إلى 2011/12/31	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الملفات المودعة	9774	1729	1895	2448	2724	471
عدد المشاريع الممولة	7033	1729	1895	2448	2339	368

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على:

- Bilan des activités du 01/05/2015 Au 31/12/2011, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma
- Bilan des activités années 2012 ,2013,2014,2015,2016, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة بحيث تجاوز 2300 مشروع سنة 2015، أما في سنة 2016 انخفض إلى اقل من 400 مشروع أي تقريبا تراجع بنسبة 84% مقارنة بسنة 2015، وبالتالي فنسبة الملفات المقبولة أثر بكثير من الملفات المرفوضة، والشكل الموالي يوضح توزيع المشاريع حسب الجنس.

الشكل رقم (3-2): حجم التمويل المقدم حسب النوع في الفترة (2005-2016)

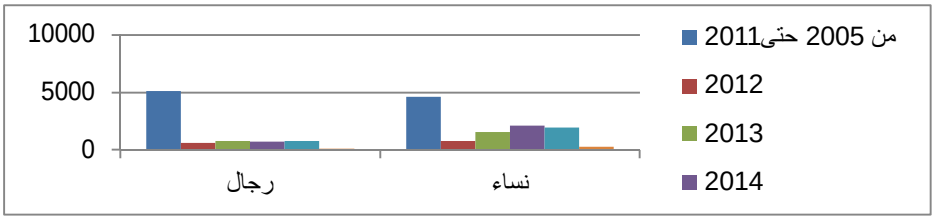

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على:

- Bilan des activités du 01/05/2015 Au 31/12/2011, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma
- Bilan des activités années 2012 ,2013,2014,2015,2016, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma

نلاحظ من خلال الشكل أن حجم التمويل المقدم لفئة النساء يفوق حجم التمويل المقدم لفئة الرجال في الخمس سنوات الأخيرة وهذا يرجع ربما إلى طبيعة القروض الممنوحة فهي صغيرة نسبيا مع حجم المشاريع التي تناسب الرجال، وأيضا في السنوات الأخيرة، ساهمت المرأة بولاية قالمة وبشكل كبير الماكثة في البيت ومن الفتيات أيضا الذين لا يحالفهم الحظ في الدراسة بحيث قمن بتكوين في مراكز التكوين المهني في شتى الميادين وفتح ورشات خاصة في مجال الخياطة وهذا ما ساهم في رفع حجم التمويل المقدم للنساء. كما تمول الوكالة جميع قطاعات النشاط الاقتصادي من بينها قطاع الفلاحة، الصناعات الصغيرة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الحرفيين، والتجارة.ولغرض الوقوف بصورة اكثر وضوح نورد الجدول الموالي

الجدول رقم (3-6): توزيع المشاريع الممولة من طرف ANGEM حسب القطاعات في الفترة (2005- 2016)

القطاعات / السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	خدمات	حرفيين	تجارة
من 2005-2011	1931	793	169	1349	2791	00
2012	331	127	187	280	804	00
2013	248	246	175	214	1005	07
2014	116	616	159	319	1153	79
2015	90	764	165	163	1074	83
2016	4	100	96	31	141	23
المجموع	2720	2646	951	2356	6968	192

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على:

- Bilan des activités du 01/05/2015 Au 31/12/2011, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma

- Bilan des activités années 2012 ,2013,2014,2015,2016, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma

يبين الجدول أن الوكالة تولي اهتمام كبير لقطاع الحرفيين حيث يتضح جليا تمويل ما يزيد عن 44% مشروع في قطاع الحرف من مجموع 15833 مشروع ممول خلال الفترة(2005-2016)حيث يحوز هذا القطاع على النسبة الأكبر من التمويل في كل سنة وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة القروض الممنوحة من قبل الوكالة، يليه بعد ذلك قطاع الفلاحة و الصناعة على الترتيب.

ب/مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق فرص عمل خلال الفترة (2005-2016)

تختلف مناصب العمل التي توفرها (ANGEM) بين المؤقتة والدائمة فعلى سبيل المثال تعتبر القروض المقدمة لشراء المواد الأولية موفرة لمناصب عمل مؤقتة في حين القروض المقدمة لتمويل المشاريع هي موفرة لمناصب عمل دائمة وذلك حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7):مساهمة ANGEM في توفير مناصب العمل.

السنوات / البيان	من 2005- 2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
شراء المواد الأولية	6802	1657	1759	2164	2112	261	14755
المشاريع	573	180	198	369	324	214	1858

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة قالمة.

يبين الجدول أعلاه أن مساهمة ANGEM في توفير مناصب العمل أن النسبة الأكبر من العاملين في القروض الممنوحة لمشاريع شراء المواد الأولية بنسبة 88.82%، بينما حاز أصحاب المشاريع على نسبة 11.18%، و للوقوف على حقيقة تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3) عدد المناصب المستحدثة من طرف (ANGEM) للفترة (2006-2016)

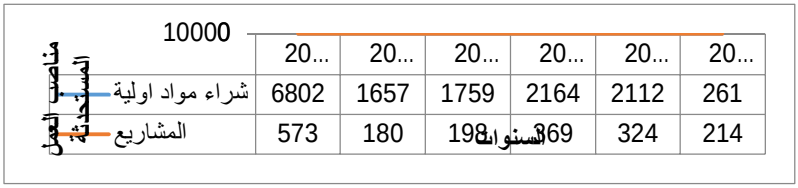

المصدر: من اعدا الباحثين

3.3. مساهمة الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC)

في إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي، أنيط للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 2004 مهمة تسيير جهاز دعم إحداث النّشاطات، و في أواخر شهر جوان 2010 إثر تقويم مساره، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير و تحويل ثقافة المقاولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تمثلت في[10]:

- ✓ تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل شهر واحد بدلا من 06 أشهر.
- ✓ رفع مستوى الاستثمار من 50 الف دج الي 100 الف دينار جزائري
- ✓ الالتحاق بالجهاز من 30سنة بدلا من 35 سنة الى غاية 50سنة.

أ/ المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتامين على البطالة خلال الفترة (2005-2016)

بالنسبة لولاية قالمة فإن هذا الجهاز بدأ نشاطه منذ سنة 2005 في تمويل المشاريع وتخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة على تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي.

ب/مساهمة الصندوق الوطني للتامين على البطالة في خلق فرص عمل خلال الفترة (2005-2016)

يسعى الصندوق إلى مساعدة العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين (35 و50 سنة) على الاندماج في عالم الشغل حيث عرفت مناصب العمل المستحدثة من قبل الصندوق تطورا ملحوظا يمكن ايجازها في الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-9): مساهمة الصندوق الوطني للتامين على البطالة في خلق فرص خلال الفترة (2005-2016)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المناصب المستحدثة	103	144	399	379	390	427	1170	1592	880	1143	1082	394
معدل التغيير %	-	39.8	177	5-	2.9	9.48	174	36.06	44.72-	29.9	5.33-	63.58-

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الصندوق الوطني للتامين على البطالة وكالة قالمة.

يبين الجدول أعلاه أن CNAC قالمة تساهم في توفير مناصب عمل خلال فترة الدراسة المحددة حيث انتقل من 103 منصب شغل سنة 2005 إلى ما يعادل 427 منصب عمل سنة 2010، لتصل ذروتها سنة 2012 حيث قدر عدد المناصب المستحدثة بـ15492 منصب عمل أي بزيادة قدرها 36.06% مقارنة بسنة2011، بعدها مباشرة شهدت عدد المناصب المستحدثة انخفاضا كبيرا حيث انخفضت بنسبة 44.72 % سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

الشكل رقم (3-4): تطور المشاريع الممولة وعدد المناصب المستحدثة من طرف (CNAC) للفترة (2005-2016)

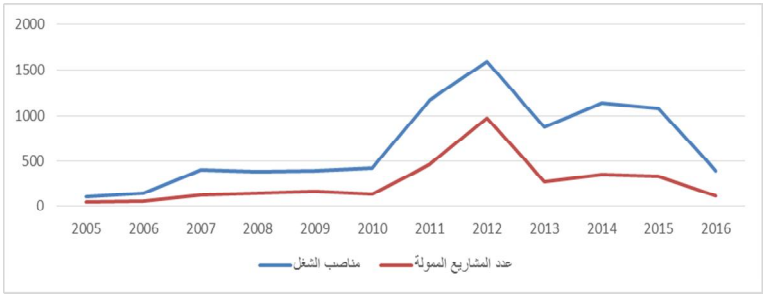

المصدر: من اعداد الباحثين

إن توزيع مناصب العمل حسب النشاطات الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية قالمة تبين وجود تباين توزيع المشاريع على قطاعات النشاط الاقتصادي حيث تتركز المشاريع اغلبها في قطاع النقل يليها قطاع الخدمات في المرتبة الثانية، أما من حيث استقطاب اليد العاملة نجد ان قطاع الخدمات يستوعب الجزء الأكبر من اليد العاملة يليه بعد ذلك قطاع النقل و الاشغال العمومية، و للتوضيح اكثر نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): توزيع المؤسسات ومناصب العمل الموفرة حسب القطاعات النشاط الاقتصادي للفترة (2005-2016).

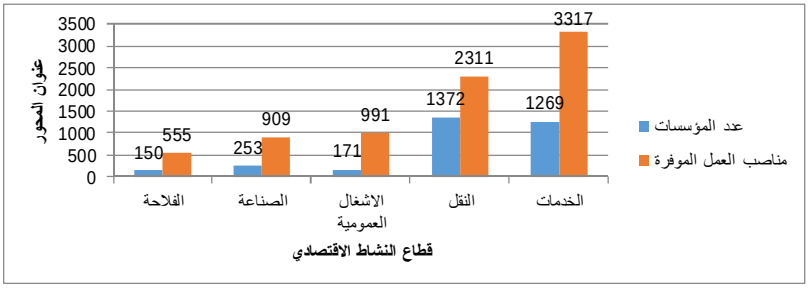

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الصندوق الوطني للتامين على البطالة وكالة قالمة.

أما بالنسبة لتوزيع المشاريع بين البلديات فبعض البلديات تتركز فيها المشاريع بصفة كبيرة، والبعض الآخر تمثل فيها كثافة المؤسسات أو المشاريع نسبة ضئيلة، وهذا ما أحدث اختلال في توزيع مناصب العمل بين البلديات أيضا.

4.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل بولاية قالمة للفترة(2005-2016)

إن التحول الذي تعرفه السياسة الاقتصادية في الجزائر، فرض استراتيجية جديدة في التنمية موجهة نحو التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها قارب النجاة للاقتصاد الوطني، في ظل التغيرات الحالية وما تلعبه من دور في بناء النسيج الصناعي المتكامل، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال ومن ثم المشاركة الفعالة في إحداث تغييرات جذرية على مستوى الاقتصاد ككل لخلق فرص جديدة للعمل وولاية قالمة كغيرها من الولايات الجزائرية التي تولي اهتمام كبير لهذا النوع من المؤسسات حيث عرفت خلال السنوات الأخيرة تطور مستمر كما ساهمت في امتصاص البطالة بشكل كبير في الولاية خاصة الشباب منهم وذاك بدعم الهيئات و الوكالات السالف ذكرها.

1.4. تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تزامن ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع مطلع العشرية الأخيرة من القرن العشرين، و يرجع السبب في تأخر توسع هذا النوع من المؤسسات إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر غداة الاستقلال، إذ يلاحظ غياب أي تعريف قانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال تلك الفترة باستثناء تعريف وزارة الطاقة و المناجم من خلال التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (1974-1977) حيث اعتبر أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، وتشغل أقل من 500 عامل، على أن لا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دج11، ثم تلتها محاولة ثانية سنة 1983 بمناسبة الملتقى الأول للصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث عرفت على أنها كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 10 مليون دج. و في سنة 1988 تم تعريفها بالإرتكاز على المعايير النوعية حيث يدخل تحت طائلة هذا التعريف كافة المؤسسات الخاصة و العمومية خدمية أو إنتاجية و التي تتمتع بالتسيير المستقل، باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة التي تتمتع بالتسيير المستقل. و على الرغم من استحداث وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سنة 1993، إلا أن إعطاء تعريف قانوني لهذه المؤسسات لم يأت إلا في سنة 2001، وذلك مواكبة للتطورات العالمية الجديدة خاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000، حيث أخذ المشرع الجزائري بالتعريف ثلاثي الأبعاد (معيار عدد العمال، حجم الميزانية السنوية، رقم الأعمال ودرجة استقلالية المؤسسة)[12]المعتمد من قبل الاتحاد الأوربي لسنة 1996، وعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص و لا يتعدى رقم أعمالها 2 مليار دج ،أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[13].

2.4. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة.

مما لا شك فيه أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى باهتمام بالغ لدى مسؤولي ولاية قالمة، ويعود هذا الاهتمام المتميز والمتزايد لهذا القطاع للخصائص والمميزات والأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات والتي أوردناها سابقا، وكذلك البحث عن بديل لتعويض تراجع عائدات البترول.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ على الفترة الممتدة ما بين 2006 حتى 2016، بحيث تشير آخر الإحصائيات لسنة 2016 أن عدد هذه المؤسسات وصل إلى 6122 مؤسسة بزيادة قدرت ب 3132 مقارنة بنسبة 2006، وفقا لما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-1) :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2006-2016).

السنة	عدد المؤسسات	عدد العمال	تطور عدد المؤسسات		تطور العمالة		متوسط عدد المناصب المؤسسة (2) (1)
			المطلق 01	النسبي	المطلق 02	النسبي	
2006	2990	9261	-	-	-	-	
2007	3304	11562	314	10.02	2301	21.34	7.32
2008	3657	12987	353	11.27	1425	13.22	1.072
2009	4065	14769	408	13.02	1782	16.53	4.36
2010	4538	15954	473	15.10	1185	10.99	2.5
2011	4840	20429	302	9.64	4475	41.51	14.81
2012	5215	23816	375	11.97	3387	31.42	3.012
2013	5644	17677	429	13.69	6139	56.95	14.31
2014	6117	19343	473	15.10	1666	15.45	1.19
2015	5734	15300	383	12.22	1043	9.67	2.72
2016	6122	20040	388	12.38	1740	16.14	4.48
المجموع	52226	181138	3132	100	10779	100	3.44

المصدر: اعداد االباحثين اعتمادا على احصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

يتبين من خلال معطيات الجدول السابق أن كل 100 مؤسسة منشأة وفرت 344 منصب عمل جديد كمتوسط للفترة المدروسة، وإذا ما قمنا بتمثيل كافة معدلات تطور العمالة ومعدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المعدل النسبي لهما سنويا نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم(4-1): نسب تطور العمالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

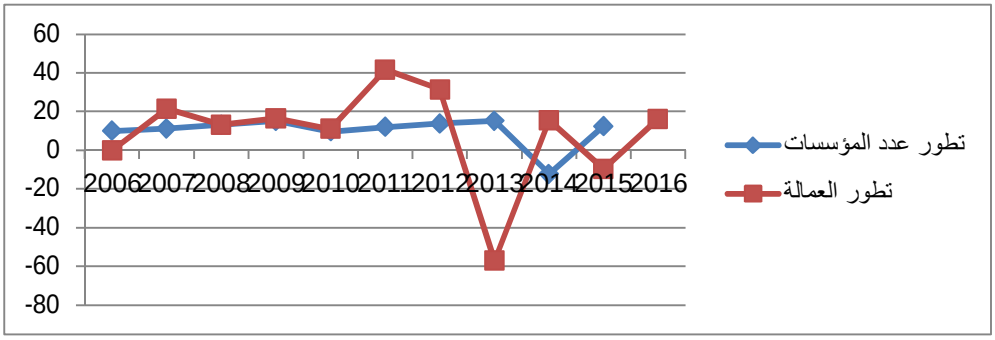

المصدر: اعداد الباحثين اعتماد على الجدول رقم (3-1)

من الشكل أعلاه يتضح عدم التجانس بين طبيعة معدلات تطور المؤسسات وطبيعة حجم العمالة خلال كافة سنوات الدراسة حيث نلاحظ ما يلي:

- ✓ في سنتي 2006 و 2007 سجلت معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطور العمالة، بمعدل كل مؤسسة منشأة خلقت سبع مناصب عمل جديدة سنة 2007 ومنصب عمل خلال سنة 2008، مما يفسر أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة.

- ✓ سنة 2009 و 2010 سجلت معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور العمالة معا، بمعدل كل مؤسسة منشأة توفر من 4 إلى 3 مناصب عمل جديدة مما يوحي بأن جل المؤسسات المستحدثة هي مؤسسات مصغرة.
- ✓ سنة 2011 عرفت هي كذلك معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور العمالة معا بمعدل أن كل مؤسسة منشأة توفر 15 منصب عمل جديد، مما يبين أن طبيعة المؤسسات المنشأة هي مؤسسات صغيرة.
- ✓ عرفت سنة 2013 زيادة طفيفة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالمقابل سجل معدل عمالة سالب أي انضمام 1431 شخص لفئة العاطلين مقابل إنشاء 100 مؤسسة جديدة والسبب في ذلك راجع إلى تسريح العمال بالمؤسسات العامة، مع العلم أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة عاجزة على استيعاب أكثر من فرد.
- ✓ سنة 2014 زيادة طفيفة في عدد المؤسسات المصغرة والعمالة في حدود 15% مع العلم أن جل المؤسسات المنشأة هي منشأة مصغرة.
- ✓ بالنسبة لسنة 2015 عرفت تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود 12.22% بالمقابل سجل معدل عمالة سالب والذي يفسر انضمام ما يعادل 272 شخص لفئة العاطلين عن العمل مقابل غلق 100 مؤسسة.
- ✓ بالنسبة للسنة 2016 زيادة طفيفة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك معدلات موجبة لتطور العمالة، والملاحظ أن كل مؤسسة منشأة توظف في حدود 04 عمال.

خلاصة القول انه رغم التطور الايجابي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حجم العاملة إلا أن الملاحظ هو غلبة الطابع الفردي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة.

3.4. توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي لسنة 2016

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كافة قطاعات النشاط الاقتصادي بولاية قالمة ، تسمح لنا معطيات الجدول ادناه رقم (4-2) من التمييز بين القطاعات الأكثر نشاطا سنة 2016 بحيث حاز قطاع البناء والأشغال العمومية بأكبر حصة بتعداد بلغ 1950 مؤسسة، ونال قطاع المياه والطاقة وخدمات الأشغال البترولية مؤسسة واحدة، علما أن من بين القطاعات التي شهدت انخفاضا في تعداد مؤسساتها مقارنة بنسبة 2015 هي البناء والأشغال العمومية، الفلاحة والصيد، الحديد والصلب، صناعة النسيج وأيضا كان نقص في عدد المؤسسات المالية، في حين شهدت باقي القطاعات ارتفاع في عدد مؤسساتها باستثناء المياه والطاقة وخدمات الأشغال البترولية اللّذان استمرا على نفس الوضع.

قطاع النشاط	الفلاحة والصيد	المياه والطاقة	خدمات الأشغال البترولية	المناجم والمحاجر	الحديد والصلب	مواد البناء	البناء والأشغال العمومية	كيمياء مطاط بلاستيك	الصناعة الغذائية	صناعة النسيج
عدد المؤسسات	70	1	1	34	50	71	1950	12	227	79
قطاع النشاط	صناعة الجلود	صناعة الخشب والفلين والورق	صناعة مختلفة	النقل والمواصلات	التجارة	الفندقة والاطعام	خدمات المؤسسات	خدمات للعائلات	مؤسسة مالية	أعمال عقارية
عدد المؤسسات	13	103	64	29	811	303	914	563	18	9

الجدول رقم (4-2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2016.

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة والمناجم.

خلاصة: (نتائج وتوصيات)

. نتائج الدراسة

لقد حاولت هذه الورقة البحثية إعطاء صورة واضحة على مدى مساهمة هيئات الدعم الحكومي (ANSEJ، ANGEM، CNAC) في توفير فرص عمل بولاية قالمة، وقد خلصت هذه الورقة إلى أنه رغم المجهودات الكثيرة المبذولة إلا ان النتائج المحصل عليها تبقى غير مرضية على مستوى الولاية، فعلى الرغم من أن نشاط هذه الهيئات يغطي كافة قطاعات النشاط الاقتصادي تقريبا، إلا انه لا يتماشى مع ما هو معروض من قوة العمل، حيث ان المناصب المحققة تبقى منخفضة بالمقارنة مع المعروض من العمل و ان اغلب هذه المناصب هي مناصب مؤقتة هذا اذا ما نظرنا إلا أن (ANGEM) تحوز على حصة الأسد من حيث عدد المناصب المستحدثة سنة 2016 حيث ساهمت هذه الهيئات الداعمة في توفير ما يقارب 1228منصب عمل في مقابل انشاء أو تمويل 644 مشروع سنة 2016، احتلت في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الصدارة من حيث عدد المشاريع الممولة، وكذا من حيث توفير مناصب الشغل، حيث تساهم بنسبة 38.68%، بعدها CNAC بنسبة 32.08%، أما ANSEJ فهي تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 29.23%.

كما بينت الدراسة الاقبال اقبال والتبيان الكبيرين على الخدمات والتسهيلات المقدمة من قبل الوكالات محل الدراسة الشيء الذي يفسر دورها في في توفير مناصب العمل على مستوى ولاية قالمة، خلال الفترة من (2006-2012)، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة ومن التعديلات المستمرة، إلا أن الملاحظ هو تراجع حجم التسهيلات المقدمة للشباب العاطل علن العمل وبالتالي تراجع في عدد المناصب المستحدثة بداية من سنة 2013 وإلى غاية 2016.

ان فعالية الإجراءات الموجهة لترقية الشغل والحد من البطالة تتعلق بالدرجة الأولى بفعالية العنصر البشري بحد ذاته سواء تعلق الامر الذي يبحث عن العمل أو تعلق الامر بالهيئات الوسيطة في ذلك، وما يمكن تسجيله لهذه الهيئات المشكلة لمعالم سياسة الشغل في الجزائر وللمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة خلال هذه الفترة هو الاعتراف بكثافة وحجم نشاطها، بغض النظر عن نجاحها او فشلها، لتأثره في كثير من الحالات بعوامل داخلية وأخرى خارجية. حيث ارتبطت التدابير الملائمة لأنشاء هذه المؤسسات ومواجهة البطالة وخلق فرص العمل بالتقلبات الاقتصادية التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي اذ تتزايد وتكثر فرص العمل في حالات الرواج الاقتصادي، وتقل في حالات الانكماش، ضف إلى ذلك ان هذه التدابير الحكومية اكتفت في اغلب الأحيان بالمعالجة الاجتماعية للبطالة من خلال إقرار تحويلات اجتماعية موجهة للعاطلين عن العمل أو من خلال قروض بنكية موجهة للشباب، وفي هذا الصدد تبين إحصائية لوزارة العمل أن برنامج القروض المصغرة سمح بإنشاء ما يقارب 270 ألف مؤسسة صغيرة، ساهمت في خلق 70 ألف فرصة عمل سنويا منذ سنة 2007[14]، لكن في حقيقة الامر ان نصف هذه المؤسسات تعرض للإفلاس وبات أصحابها تحت طائلة المتابعات القضائية. كذلك نشاط هذه الوكالات المعتمد على تسهيل ومنح قروض مصغرة للشباب حامل المشاريع والأفكار سير بطريقة شعوبية، من خلال ربطه بأجندات سياسية، جعلت اغلب هذه المشاريع يفشل في خلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة، نظرا لسيطرة الطابع الاجتماعي عليها وليس الانشاء لمؤسسات دائمة تساهم في خلق الثروة.

الهوامش والمراجع:

[1] وثائق ادارية مديرية السياحـــة لولاية قالمة

[2] رحيم حسين(2013)، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم مجلة بحوث اقتصادية عربيـــة، العددان 61-62، ص 132

[3].الوكالة الوطنية للتشغيل عن موقع:

http://www.anem.dz/ar/pages/cellule-d-ecoute-ar.html

[4]. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(2003)

4. الجريدة الرسمية (2004)، المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، العدد 06 ص08.

[6]. الصندوق الوطني للتامين عن البطالة عن موقع:

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_PresentationCNAC.aspx

[7] محمد براق، تسعديت بوسبعين(2011)، أسباب انتشار البطالة واجراءات مواجهتها في الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي تحت عنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر، جامعة المسيلة

[8]. منشورات الوكالـــة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن موقع:

https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents

[9]. منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن موقع:

/http://www.angem.dz/article/constitution-du-dossier

[10]. منشورات الصندوق الوطني للتامين عن البطالة عن موقع:

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx

[11]. بريبش السعيد(2007)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 12، ص 65.

[12]. M.K.MENNA(2003), Chercheur au CREAD,BNA Finance, Revue trimestrielle,N°05,Juillet /septembre.p07.

[13] الجريد الرسمية(2001)، القانون رقم18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر العدد 77، ص ص 5-6.

[14]. ياسين بودهان، لماذا فشلت سياسات التشغيل بالجزائر عن موقع:

http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603